تجربة التعليم عن بعد بالمغرب
في زمن جائحة كورونا

ذة. مليكة الكوثري
المغرب

مقدمة

ما أن أصدرت السلطات الصحية بالمغرب الأوامر والتعليميات يوم 16 مارس 2020، بتعليق التعليم الحضوري، وإلغاء كافة أشكال العمل المؤسسي المعروفة، حتى طرأت تغييرات شكلت قطيعة مع الماضي، فكانت جذرية ومفاجئة على عدة مجالات في مقدمتها قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية والمنظومة الوطنية للتربية والتكوين اللذان ما زالا يراوحان مكانهما، ويغالبان الأزمات المتنوعة التي تحيط بهما منذ عقود، والحديث في هذا المقال سيتناول حصرا المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. وهكذا، أصبحت أزمة كورونا نقطة مفصلية يؤرخ بها، فما قبلها لا علاقة تربطه إطلاقا بما بعدها.

لقد عايشت البشرية أزمات صحية كثيرة على مدى تاريخها الطويل، غير أن الوباء الذي اجتاح العالم تلك السنة وهو فيروس كورونا (كـوفيد- 19)، حمل النذير وشغل الإعلام بشتى تلويناته، ونشر الذعر بين البشر في مختلف أقطار الكون؛ وخلق حالة استنفار في العالم كله؛ فتوقفت حركة الملاحة إلا في النادر، واستنفرت الأجهزة الطبية والأمنية، ومنعت التجمعات، وحظر التجول، وأغلقت الأسواق والمؤسسات، وتوقفت حركة التنقل والسفر، وتعطلت المصالح العامة...، ومن جملة تداعياته، ما أصاب مؤسسات التعليم من شلل أفضى إلى إغلاق أبوابها، ودفع إلى البحث عن مخرج مناسب يضمن استمرارية خدمات المدارس والجامعات، وإجراء الاختبارات المطلوبة لإكمال العام الدراسي، فالتجأت إلى ما يمكن الاستعانة به من وسائل صوتية ومرئية، تعرض بواسطتها محتوى المقررات الدراسية، في صيغة دروس أسهم في إعدادها معلمات ومعلمون واختصاصيون في مجالات التربية والإعلام والتقنية الرقمية، بذلوا من خبراتهم ووقتهم ما وسعهم الجهد لتقديمه، عبر محطات البث التلفزيوني، والمنصات والمسطحات الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي... بصفته تعليما عن بعد، فشكلت تلك المجهودات قارب النجاة للعام الدراسي.

الموضوع

ستنكب هذه الورقة البحثية على تقويم منجزات منظومتنا التربوية الوطنية في مرحلة الجائحة من تدابير مواكبة لتمدرس ناشئتنا، بغية رصد نقاط القوة التي بلغناها، ووضع الأصبع على الثغرات التي ينبغي العمل على سدها، سيما أن العالم قاطبة مقبل على تطورات أكثر دقة من تلك الأزمة، وأقصد في هذا الصدد التي التحديات التي رفعها الذكاء الاصطناعي في وجه سياسات الدول والحكومات، في مجال التعليم.

وبما أننا نعيش اليوم في عالم الثورة الرقمية، الذي تتسارع فيه التطورات التكنولوجية وأنظمة الاتصال والمعلومات، وتتطور فيه تقنيات الاتصال والأنترنيت والحواسيب والهواتف واللوحات والشاشات الذكية...، فقد فرض علينا واقعا جديدا في مختلف مناحي الحياة، سيما في مجال التربية والتعليم الذي تأثر بشكل كبير، من تطور هذه التقنيات الذي لم يعد ممكنا في ظله، ا لركون إلى الوسائل التعليمية التقليدية، وأوجب بالمقابل إدماج التكنولوجيا الحديثة في المنظومة التعليمية.

غني عن البيان، حجم التطور الهائل في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، الذي أحدث تحولات جذرية في جوانب العمليات التعليمية؛ خاصة طرق التدريس والتدريب، فظهرت آليات واستراتيجيات حديثة في طرق اكتساب المعارف والمهارات، وأصبح

بالإمكان توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في حل الكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه المؤسسات التربوية والتعليمية. صار لزاما على المجتمعات السعي إلى مواكبة التغيرات التقنية التي تسهم في الارتقاء بالعملية التعليمية، واستشراف مستقبل التعليم، من خلال أساليبه التي عايشت التطور التقني، ومن أهمها التعليم عن بعد Distance Learning الذي أتاح للمعلمين ومتعلميهم في البرامج العلمية والأكاديمية، وفق قدراتهم وخصائصهم الشخصية.

واستنادًا إلى ما سبق، فإن التعليم عن بعد سيكون نمط التعليم في المستقبل؛ لأنه ينسجم وطبيعة المتعلمين في هذا العصر، فالجيل الحالي يتسم بتعلقه الشديد بالأجهزة التقنية، واستخدامها في مجالات حياتهم جميعها، ومع التقدم المستمر لتقنيات المعلومات والاتصالات، ستنخفض التكاليف الأساسية للتعليم، وسيصبح التعليم عن بعد ابتكارًا يغير بسرعة شكل تقديم التعليم في شتى المراحل...

أهمية البحث

تنطلق أهمية موضوع هذه الورقة البحثية، من كون التعليم عن بُعد أصبح ضرورة حتمية فرضتها تداعيات الحاضر، وتطلعات المستقبل لأسباب عديدة منها:

- ✓ التبشير بطهور مهن جديدة نتيجة التقدم التكنولوجي، ومن ضمنها التعليم عن بعد.
- ✓ محدودية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية عن طريق التعليم التقليدي.
- ✓ تحول الاتجاهات التربوية الحديثة نحو التعلم الذاتي، والتعليم عن بعد يساعد الفرد على الاعتماد على نفسه وتنمية مهاراته، وتقوية شخصيته واكتشافه نقاط القوة لديه.
- ✓ ضرورة مسايرة مستجدات التعليم في العالم في إطار العولمة التكنولوجية، خصوصا فيما يتعلق بتطوير أساليب التعليم وطرقه، حيث يرتبط هذا النمط بفلسفة التعليم المستمر، ليس من أجل التعليم وحده ولكن من أجل التعلم والتنمية، ومواجهة المتطلبات والحاجات والمهارات الطارئة في شتى المجالات، وهذا النمط يناسب التقدم العلمي السريع والتراكم المعرفي الكبير الذي يشهده العالم، إذ يشكل الأخذ به مواكبة للعصر ومسايرة لظروف الحياة.
- ✓ "الانفجار المعرفي الهائل وانتشار المعرفة في مجالات الحياة جميعها، والحاجة إلى الوصول إلى تلك المعرفة بسرعة، حيث أسهم التعليم عن بعد في استفادة الكثيرين من العملية التعليمية التعلمية، من الذين تتعذر عليهم مواصلة التعلم، فكلما تطورت التكنولوجيا استفادت العملية التعليمية عن بعد، واستقطبت الكثير من المنخرطين فيها."[1]
- ✓ اعتماد التعليم عن بعد، تعليما داعما للتعليم التقليدي الحضوري، لما يوفره من مصادر ومعلومات متنوعة ومتعددة.
- ✓ التعلم عن بعد عبارة عن بداية عصر جديد من التعليم الرقمي المستدام فائق المرونة، وسريع النتائج الإيجابية.
- ✓ التعلم عن بعد حل نموذجي للوضع الآني – الفترة الزمنية التي شملها البحث – في ظل انتشار وباء فيروس كورونا في أنحاء المعمور، واتخاذ دول العالم إجراءات احترازية للحد من احتمالية الإصابة بالفيروس، ولذلك كان هذا النظام التعليمي ضرورة لا بد منها.

ما معنى التعليم عن بعد؟

يتحدد التعليم عن بعد حاليا أهم موضوعات تكنولوجيا التعليم، فقد وضعت له تعريفات متنوعة تنوع اهتمام الباحثين وتخصصاتهم، ومن المصطلحات المستعملة المؤدية لمعنى التعليم عن بعد: التعليم بالمراسلة، التعليم غير المباشر، التعليم الافتراضي، التعليم الإلكتروني، الجامعة المفتوحة...، الشيء الذي أوجب الحاجة إلى تعريفه تعريفا متعارفا عليه.

هذا، وقد وضعت تعاريف متعددة للتعليم عن بعد، عبر مراحل زمنية متعاقبة، تبعا لوجهات نظر مختلفة:

يعرفه Holmberg B. بكونه " ذلك النوع من التعليم الذي يشمل أساليب التدريس المختلفة كلها، في كل المراحل التعليمية التي لا تتقيد بالإشراف المباشر والمستمر من قبل معلمين يحضرون مع طلابهم داخل قاعات التدريس التقليدية، ولكن هذه العملية تخضع لتخطيط وتنظيم وتوجيه من قبل المؤسسة التعليمية، وأعضاء هيئة التدريس المشرفة[2] ".

وهو نظام تعليمي يوفر الخدمات التعليمية للراغب فيها في أماكن تواجده، وفي الوقت الذي يرغب فيه، ولا يقصد بذلك الاتصال المباشر بين المدرس والطالب، بل يتم حساب المهارات والخبرات عن بعد بالتعلم الذاتي، مع وجود اتصال مستمر ومحدود بين المتعلم والمؤسسة، بعدة طرق لتحقيق أهداف محددة للبرامج التعليمية.

وأضاف أيضا، أنه " الفصل بين المعلم والمتعلم والاعتماد على تنظيم تربوي تؤدي فيه الوسائط التكنولوجية دورا مهما في ربط المعلم بالمتعلم، من أجل تنفيذ المحتوى التعليمي للمقرر الدراسي، مع إمكانية عقد لقاءات دورية بين المعلم والمتعلم، لتحقيق أهداف تعليمية واجتماعية[3] ".

إنه " نمط تعليمي يتيح الفرصة للمتعلم أن يكتسب المعلومات والمعارف والاتجاهات وتكوين المهارات من برامج دراسية متنوعة الأشكال متعددة المستويات، لا تخضع للإشراف المباشر، وتقدم من خلال وسائل الإعلام والوسائل المسموعة والمرئية والحاسوب وغيرها، لأعداد كبيرة من الدارسين بصرف النظر عن أماكن تواجدهم ".

يعرف التعليم عن بعد، على أنه: " تلك العملية التعليمية التي يكون فيها الطالب مفصولاً أو بعيدا عن المدرس مسافة جغرافية يتم عادة سدها، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة"[4]، فهو بمثابة أنجع صيغ التعليم التي تتصف بالفصل الطبيعي والجغرافي بين المدرس والطالب، ويتميز بكونه تعليما نظاميا تتباعد فيه مجموعات التعلم، وتستخدم فيه نظم الاتصالات التفاعلية، لربط المتعلمين والمصادر التعليمية والمدرسين سويا.

في ضوء هذه التعريفات، نستخلص أربعة مكونات أساسية للتعليم عن بعد:

المكون الأول: التعليم عن بعد يقوم على فكرة المؤسسات النظامية أي المؤسسات التعليمية، الشيء الذي يميزه عن مفهوم التعلم الذاتي...

المكون الثاني: التباعد بين المدرس والمتعلمين تباعدا مكانيا، حيث يتواجد المدرس في مكان والمتعلمون في أماكن مختلفة؛ فضلا عن التباعد الزماني حيث يقدم التعليم في وقت ما، واستقباله في الوقت نفسه أو في وقت آخر.

المكون الثالث: نظم الاتصالات التفاعلية التي يقصد بها: الوسائل الإلكترونية مثل التلفزيون والهاتف والأنترنيت ...، والتي تخلق تفاعلا قد يكون متزامنا أو غير متزامن " وإذا كان هذا التفاعل ليس من أولويات التعلم، إلا أنه يجب أن يكون متاحا للمتعلمين وشائعا بينهم، بل ومناسبا للاستخدام، ومتاحا في أي وقت ".

المكون الرابع: الربط بين المتعلمين والمصادر والمدرسين سويا، فيصبح التعليم عن بعد ممكنا بتفاعل المتعلمين مع المدرسين والمصادر التعليمية المتاحة " والتي ينبغي أن تخضع لإجراءات التصميم التعليمي المناسب، حتى يمكن استيعابها ضمن الخبرات التعليمية للمتعلم . "

بغير هذه المكونات الأربعة مجتمعة، لا مجال للحديث عن مفهوم التعليم عن بعد، وإذا غاب مكون منها فسيختلف الوضع عما أن يكون عليه النمط التعليمي المستجد.

نستنتج من هذه التعريفات المشار إليها، أن من ركائز التعليم عن بعد :

- ✓ وجود مدرس واحد في مقابل متعلمين كثر؛
- ✓ المنهاج التعليمي الذي يقدمه المدرس للمتعلمين؛
- ✓ التعاقد الصريح أو الضمني بين المتعلمين من جهة، وبين المعلم والمؤسسة التعليمية من جهة أخرى، متضمنا القواعد الخاصة بعملية التعليم والتعلم، حيث يدرس المتعلم ويختبر، ويرشد ويعد للاختبارات والامتحانات التي تفرضها المؤسسة التعليمية؛
- ✓ استخدام الوسائل التكنولوجية بما فيها المطبوعات، والتسجيلات الصوتية، وأفلام الفيديو، وبرامج الكمبيوتر لربط المتعلم بالمعلم؛
- ✓ الاتصال والتفاعل في اتجاهين، بين المدرس والمتعلمين؛
- ✓ لا ضرورة لتواجد مجموعات التعلم بشكل كامل خلال العملية التعليمية التعلمية، مما يجعل الأفراد يتعلمون كأفراد وليس كمجموعات؛
- ✓ الارتبط بإحدى طرق التعليم الحديثة؛
- ✓ إنشاء مضامين تعليمية رقمية، ونقلها عبر الأنترنيت إلى متعلمين يتواجدون في أماكن متفرقة جغرافيا، لوجود عائق مادي أو معنوي يحول دون الحضور إلى المؤسسة التعليمية.

ملامح التجربة المغربية في التعليم عن بعد

بمجرد أن اجتاح وباء كرونا كـ.وفيد-19العالم، حتى أصبح واجبا على الجميع المكوث في البيت إلا للضرورة القصوى، وعدم التجمع في الأماكن العامة، بما فيها المدرسة التي تعد أكثر أماكن التجمع كثافة؛ فأغلقت معظم الحكومات المؤسسات التعليمية في إطار تطبيق إجراءات التباعد الجسدي، سعيا إلى الحد من انتشار الوباء...، واتجهت إلى تطبيق أساليب التعليم عن بعد عبر توظيف التقنيات الحديثة؛ مثل شبكة الأنترنيت والإذاعات المرئية والمسموعة...، من أجل ضمان استمرار التعليم في فترة إغلاق المدارس...، فالتعليم كان أهم الميادين التي سارعت الدول لإيجاد حلول مناسبة لحمايتها في ظل الجائحة، لكونه السر وراء تقدم المجتمعات وتطورها، وأساس حياة الأفراد والمجتمعات، فبلغة الأرقام أكثر من مليار ونصف متعلمة ومتعلم من جميع الأعمار، تأثرت طريقة التعليم

في مدارسهم بسبب وباء كورونا، فبات التعليم عن بعد أفضل الخيارات التي تم التوصل إليها، إذ استغل التطور في تكنولوجيا المعلومات ووظف ضمانا للاستمرارية البيداغوجية.

على خلاف الشائع، ليس التوجه نحو التعليم عن بعد في التجربة المغربية بسبب جائحة كورونا فحسب، وإنما تناولته وثائق تربوية رسمية بدءا بالميثاق الوطني ومرورا بالرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015- 2030، ووصولا إلى لقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن الحديث عن التجربة المغربية في التعليم عن بعد وتقويمها، يقتضي تتبع هذه التجربة منذ بدايتها، على مستوى التنظير في التوجيهات الرسمية إلى حدود تنزيلها وتطبيقها زمن كورونا خلال الموسم الدراسي موضوع البحث موسم 2020/2019م، لتبيان خطوات تنزيلها ومراحلها، وطبيعة الوسائل الموظفة فيها والمستفيدين منها، للوقوف على بعض أوجه القوة وأوجه النقص فيها، واستشراف آفاق التعليم عن بعد في المغرب ومستقبله.

لم يكن توظيف التعليم عن بعد في المغرب عملية اختيارية أو تكميلية، بقدر ما كان ضرورة ملحة فرضتها ظروف الجائحة لضمان استمرار التحصيل الدراسي، وهو اليوم أيضا ضرورة ملحة فرضتها ثورة الرقميات، ما دفع إلى إدماج هذا النمط في النظام التعليمي، بموازاة مع التعليم الحضوري من خلال إصدار وزارة التربية الوطنية في يونيو 2020، التي نصت أن من واجبات المدرس:

" الالتزام بإعداد وتقديم دروس وحصص في إطار التعليم عن بعد"[5] ، وصدر المرسوم رقم 2.20.474 المتعلق بالتعلم عن بعد باعتباره مكملا للتعليم الحضوري، بالجريدة الرسمية عدد 7019 بتاريخ 6 شتنبر 2021.

بناء على هذا التوجه الوطني الذي يفرض استمرارية التعليم عن بعد، بموازاة مع التعليم الحضوري، لنا أن نتساءل:

- بأي تصور جعل التعليم عن بعد في المنظومة التربوية المغربية مكملا للتعليم الحضوري، وآلية لتجويد التعلمات، وجزءا من الإصلاح المستمر لنظام التعليم في المغرب، وحلا لمجموعة من المشاكل التي تتخبط فيها منظومة التربية والتعليم؟

لتوضيح هذه الإشكالية سنضع مجموعة من التساؤلات التي تحدد مسار البحث، كما يلي:

- هل نجحت التجربة المغربية في اعتماد التعليم عن بعد أم فشلت؟
- هل نحن قادرون على بلورة سياسات وتشريعات تجعل التعليم عن بعد تعليما قانونيا قائم الذات وذا أسس الشرعية وتقييماته ودرجاته؟
- ما مدى جاهزية المغرب لتبني التعليم عن بعد بشكل عام ومستدام؟

التعليم عن بعد في المغرب زمن جائحة كورونا

لم تكن بلادنا بمنأى عن الوباء، ما جعل الحكومة تنهج تدابير استعجالية تتمثل في الحجر الصحي والعزل المنزلي والتباعد الاجتماعي، مع إغلاق جميع المدارس والمعاهد والكليات...، ما وضع المغرب أمام رهان نهج التعليم عن بعد وضمان استمراره.

شكلت جائحة كورونا، العامل الأساس الذي سرّع بعملية تنزيل ما يسمى بالتعليم عن بعد في إطار الاستمرارية البيداغوجية، ولم يأت هذا التسريع باعتباره خيارا إستراتيجيا يندرج في إطار التنزيل التدريجي لمختلف نقط المادة 33 من القانون الإطار 51.17 الخاص بإصلاح المنظومة...، بل جاء لتنزيل آلية التعليم عن بعد كبديل عن التعليم الحضوري في هذه الظرفية الخاصة، رغم أن المادة

33 لا تربط تنزيله بظرفية طارئة أو جائحة معينة، بل يندرج ضمن عدد من النقط السابقة واللاحقة، التي تشكل مجتمعة برنامجا عمليا وحزمة من الآليات المستمرة والمترابطة.

كان من شأن هذا الواقع، أن فرض على مؤسسات التربية والتعليم تعليق الدراسة الحضورية، عملا بالتدابير الاحترازية لمنع تفشي الوباء والحد من خطورته، فاعتمد التعليم عن بعد إنقاذا للموسم الدراسي، لما يقارب 10 ملايين متمدرس وجدوا أنفسهم خارج أسوار المدرسة، منذ السادس عشر مارس من سنة 2020: "إلا أن أزمة كورونا تهدد بزيادة تقويض نواتج التعليم في البلاد. إذ أدت تدابير الإغلاق، بما في ذلك إغلاق المدارس، إلى فقدان ثلاثة أشهر على الأقل من التعلُّم لنحو 900 ألف طفل في مرحلة الروضة، و8 ملايين تلميذ بالمرحلة الابتدائية والثانوية، وحوالي مليون طالب في التعليم العالي "6.

شكلت حماية المنظومة التعليمية من تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)، وضمان استمرارية العملية التعليمية بالنسبة لملايين المتعلمين، هاجسا وطنيا بالنسبة لكافة المتدخلين في المنظومة التربوية لتأمين الزمن الدراسي.

وأصبح التعليم عن بعد اختيارًا تربويًّا مكمّلًا للتعليم الحضوريّ، فعمدت الوزارة الوصية إلى المزاوجة بين التعليم الحضوري و التعلم الذاتي، مع استمرار التعليم عن بعد عبر القنوات التلفزية ومواقع التواصل الاجتماعي بتبني التعليم بالتناوب، أوما عرف تحديدا بنمط التعليم بالتناوب، وهو أكبر مستجد شهده الموسم الدراسي 2021/2020، جراء الخوف من تفشي وباء كورونا، في تنظيم زمني خصص لتنفيذ المنهاج الدراسي الرسمي، باعتماد التدريس في جماعات صغيرة لا تتجاوز20 فردا، من خلال اعتماد نظام التفويج في كل فصل دراسي يتجاوز هذا العدد ولو بفردين أو ثلاثة، أو لكل فصل دراسي يشتغل أو يتعلم داخل حجرة دراسية لا يمكن معها التباعد الجسدي المفروض، في الإجراءات الاحترازية للتصدي لهذا الوباء.

انطلق الموسم الدراسي الموالي باعتماد نظام التفويج والتعليم بالتناوب بين الحضوري وعن بعد، بمختلف مناطق المملكة المغربية يوم الاثنين 7 شتنبر2020، بقرار من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لضمان دخول مدرسي آمن، تنفيذا للإجراءات الصحية في سياق تفشي جائحة (كوفيد-19)، وكانت الوزارة قد أعلنت يوم 22 غشت 2020 عن قرارها باعتماد "التعليم عن بعد"، صيغة تربوية في بداية الموسم بالنسبة لجميع الأسلاك والمستويات، بكافة المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية ومدارس البعثات الأجنبية، بينما وفرت تعليما حضوريا بالنسبة للمتعلمين الذين عبر أولياء أمورهم عن اختيار هذه الصيغة، مع الصرامة في تطبيق البرو توكول الصحي.

وتفيد المذكرة الوزارية رقم 39 الصادرة بتاريخ 28 غشت 2020 –ولاسيما الملحق رقم 1 بمثابة إطار وطني مرجعي، اعتماد ثلاثة أنماط تربوية تنطلق من فرضيات مختلفة، يتمثل أولها في تحسن الحالة الوبائية، والعودة إلى الوضعية الصحية شبه الطبيعية، وفي هذه الحالة يتم اعتماد نمط التعليم الحضوري، وثانيها في وضعية وبائية تستلزم تطبيق التباعد الجسدي بالفصول الدراسية، وفي هذه الحالة يتم اعتماد نمط التعليم بالتناوب الذي يزاوج بين التعليم الحضوري والتعلم الذاتي، وأما النمط الثالث فمرتبط باستفحال الحالة الوبائية، مما يستوجب تعليق الدراسة الحضورية، فيتم اعتماد النمط التربوي القائم على التعليم عن بعد.

مرسوم التعليم عن بعد

كان مشروع مرسوم التعليم عن بعد في المغرب، مطلبا حيويا طالبت بعد العديد من القطاعات لأسباب مختلفة، إلا أن تطبيقه تعسر لعدم توافر الإمكانيات اللازمة، لكن الحكومة المغربية وجدت نفسها في ظل جائحة كورونا، مجبرة على اعتماد التعليم عن بعد، لإنقاذ العام الدراسي.

وبالتالي، اعتمد المغرب فعليا " التعليم عن بعد" لأول مرة في مارس 2020، بسبب تعليق الدراسة بالمؤسسات التعليمية، في إطار إجراءات وتدابير احتواء جائحة فيروس "كورونا"، وضمانا لحق التمدرس والحفاظ على صحة وسلامة المتعلمين والأسر والأطر التربوية والإدارية.

ويدل اعتماد الوزارة على " التعليم عن بعد " إلى حين الانطلاق الفعلي للدراسة يوم 1 أكتوبر 2021، أن ذاك النمط أثبت نجاعته في ظل الجائحة، رغم شح الظروف التقنية التي واكبت تنزيله على أرض الواقع.

في هذا السياق، يذكر أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أكدت على قيامها بتسطير أنشطة للمراجعة والتثبيت "عن بعد"، لاسيما عبر البث التلفزي طيلة الفترة الفاصلة عن الانطلاقة الفعلية للدراسة التي حددتها في 1 أكتوبر، لأجل تحضير متعلمي التعليم العمومي والخصوصي للدخول المدرسي 2020/2021. فبعد سنوات من اعتماد التعليم الحضوري، دخل المغرب اليوم مرحلة تقنين نمط" التعليم عن بعد" بصدور المرسوم المتعلق به في الجريدة الرسمية، ودخوله حيز التنفيذ.

وتجدر الإشارة، إلى أن المرسوم جاء لوضع إطار قانوني يحدد شروط وكيفيات تقديم التعلم عن بعد، لفائدة المتعلمين بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين المدرسي والمهني والجامعي بالقطاعين العام والخاص.

وصدر المرسوم رقم 2.20.474 المتعلق بالتعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعليم الحضوري، بالجريدة الرسمية عدد 7019 بتاريخ 6 شتنبر 2021، مكونا من 18 مادة تنص على اعتبار التعلم عن بعد "مكملا للتعليم الحضوري، وشكلا من أشكال التدريس والتكوين الذي تقدمه مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، بصفة مؤقتة أو دائمة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، بما يضمن الاستمرارية في تقديم كل خدمات التربية والتعليم والتكوين"(المادة2).

ويحدد المرسوم الجهات المعنية بتقديم التعلم عن بعد، وشروطه وضوابطه وكيفية تقديمه، والفضاءات والمقرات التي سيتم فيها، وكيفية إعداد الموارد الرقمية السمعية والبصرية الخاصة بالتعلم عن بعد، مع مراعاة المتعلمين في وضعية إعاقة؛ ويوضح أن تقديم التعلم عن بعد يتم "عبر قيام أطر هيئة التدريس والتكوين، بالاتصال بالمتعلمين بواسطة الأنظمة المعلوماتية أو أدوات الاتصال الحديثة، أو إحداث فصول افتراضية لتقديم الدروس والتكوينات لهم، أو لتقييم مهاراتهم وكفاياتهم المعرفية والأكاديمية" (المادة 5)، كما يؤكد المرسوم على خضوع التعلم عن بعد " للمقتضيات التشريعية والتنظيمية نفسها الجاري بها العمل في مجال التعلم الحضوري، ولاسيما فيما يتعلق بتنظيم السنة الدراسية والتكوينية والجامعية"(المادة 6).

كما يسطر المرسوم ما يتعين على أطر هيئة التدريس والتكوين إعداده لتقديم التعلم عن بعد، من قبيل "موارد رقمية سمعية وبصرية خاصة بهم تراعي الضوابط والتوجهات التربوية المنظمة للمناهج الدراسية وبرامج التكوين المعتمدة، أو بالاستعانة بالإنتاجات الرقمية الرسمية التي تنتجها الإدارة المنتمين لها" (المادة 7)، حيث يفرض عليهم "ملاءمة نظام تقييم المعارف والكفايات المكتسبة والامتحانات المعتمدة في التعليم الحضوري، مع توفير الشروط اللازمة لضمان نزاهة عمليات التقييم وتكافؤ الفرص بين المستفيدين من التعليم عن بعد"(المادة 7).

وتنص المادة الثامنة من المرسوم، على ضرورة تقديم تكوينات مستمرة في مجال التعلم عن بعد، لفائدة الأطر التربوية والإدارية والتقنية، فيما يتعلق أساسا بالموارد الرقمية إعدادا وتطويرا واستعمالا.

ومن جهة أخرى، يدعو المرسوم السلطة الحكومية إلى:

- "إحداث بنيات إدارية خاصة بالتعلم عن بعد، بالمصالح اللامركزة على المستوى الجهوي.

- تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التدريس.
- تكوين مدرسين مختصين في هذا المجال، مع تأهيل بقية المدرسين في هذا الشأن.
- تضمين مناهج التكوين الأساسي الخاصة بمختلف الأطر العاملة بمنظومة التربية والتعليم والتكوين، البرامج المتعلقة بكيفية استعمال وسائل الاتصال الحديثة وبرامج المعلوميات في التدريس والتعلم عن بعد.
- إحداث أستوديوهات خاصة بالموارد البيداغوجية الرقمية السمعية البصرية تسجيلا وإنتاجا.
- تنظيم تظاهرات ومسابقات وطنية أو جهوية أو محلية، خاصة بتطوير وسائل التعلم عن بعد." (المادة9)

وتوجب مضامين المرسوم على المستفيدين من التعلم عن بعد، "الالتزام بالسلوك الحسن والتحلي بالأخلاقيات والآداب العامة الحوار، وتجنب كل سلوك غير لائق تجاه زملائهم وأطر هيئة التدريس والتكوين، وأنه في حالة الإخلال بالالتزامات تتخذ الإدارة الإجراءات القانونية الجاري بها العمل في حق المخالفين"(المادة 10)، كما يحث المرسوم أسرة المتعلم وجمعيات أمهات وآباء المتعلمين على المساهمة في تعزيز التعلم عن بعد وترسيخه.

وينص على أن تستفيد أطر هيئة التدريس والتكوين، التي تقوم بتقديم حصص التعلم عن بعد، وكذا الأطر الإدارية والتقنية، من الحقوق نفسها المخولة لهم، عند قيامهم بممارسة مهامهم بشكل حضوري بمقرات عملهم. كما يستفيدون، من التعويض اليومي عن مصاريف التنقل، إذا سجلوا حصص التعلم عن بعد خارج المدينة التي يوجد بها مقر عملهم، مع خضوعهم للواجبات والالتزامات نفسها، والمحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية.

وأما الإدارة، فعليها توفير كل الوسائل اللازمة لتقديم حصص التعلم عن بعد، داخل فضاء مؤسسات التربية والتعليم والتكوين المدرسي والمهني والجامعي، كما تتحمل تكاليف الصيانة والدعم التقني. وأما الأطر التربوية والتكوينية والإدارية والتقنية، فهي ملزمة بقواعد أمن أنظمة المعلومات وحماية البيانات، وبتطبيق معايير الأمن الإلكتروني، كما أنها مدعوة للحفاظ على التجهيزات الموضوعة رهن إشارتهم، وعدم استعمالها لأغراض شخصية.

وتحدد المادتان 16 و17 من المرسوم، ما يتعلق بإحداث لجنة وطنية تحت رئاسة رئيس الحكومة، تتولى الإشراف على تنمية وتطوير التعلم عن بعد وتتبعه وتقييمه.

وكانت المصادقة على المشروع، " طبقا لمقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، لاسيما أحكام المادة 33 منه "7.

سياق تجربة التعليم عن بعد بالمغرب

في ظل جائحة كورونا التي انتشرت في جميع أنحاء العالم، أعلنت وزارة التربية الوطنية في أول بلاغ صحفي لها أنه:" تقرر توقيف الدراسة بجميع الأقسام والفصول انطلاقا من يوم الاثنين 16 مارس2020م، وأن الدروس الحضورية ستعوض بدروس عن بعد تسمح للتلاميذ والطلبة والمتدربين بالمكوث في منازلهم ومتابعة دراستهم عن بعد.

ودعت الوزارة جميع الأطر الإدارية والتربوية إلى الانخراط في:

- المساهمة في إنتاج المضامين الرقمية والدروس المصورة.

- أخذ المبادرة من أجل اقتراح بدائل أخرى مبتكرة، تضمن التحصيل الدراسي للمتعلمين.
- تتبع عملية سير التعليم عن بعد، والتواصل الإلكتروني مع المتعلمين كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وهذه الدعوة تدل على أن الوزارة لا تملك موارد رقمية كافية، للبدء في عملية" التعليم عن بعد "بعد إقراره. لذلك، استعانت في البداية بالموارد الرقمية والدروس المصورة للقناة الثقافية الرابعة، كما استعانت ببعض قنوات المدرسين على اليوتيوب..

أصدرت الوزارة بتاريخ 14 مارس 2020 بلاغا إخباريا (بلاغ إخباري رقم 2) تنبه فيه إلى أن أية مسطحية رقمية أو برامج معلوماتية يتم تداولها غير تلك التي أعلنت أو ستعلن عنها بشكل رسمي لا يعتد بها، وكل ما ينشر بمواقع إلكترونية أو روابط أخرى فهو غير رسمي، وأنها ستعمل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل الاستمرارية البيداغوجية والتحصيل الدراسي للمتعلمين جميعهم. ومن الوسائل الرسمية في التعليم عن بعد:

أ – البوابة الالكترونية:TelmidTICE

انطلقت يوم الإثنين 16 مارس 2020 عملية " التعليم عن بعد " عن طريق البوابة الالكترونية TelmidTice ...، بعد أن أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي عن توقيف الدراسة بالمؤسسات والفصول جميعها، منذ يوم الاثنين 16 مارس 2020 وحتى إشعار آخر، في إطار التدابير الاحترازية المتخذة، لمواجهة وباء كورونا المستجد "كوفيد 19"، وهي منصة إلكترونية رقمية أعدتها وزارة التربية الوطنية لتقديم الدروس عن بعد في فترة التوقف الدراسي. وقد اعتمد على هذه المنصة التربوية، من أجل تقديم دروس المستويات الدراسية جميعها.

ويمكن للمتعلمين وكذا أمهاتهم وآبائهم وأولياء أمورهم، الولوج الى البوابة الالكترونية TelmidTice للاطلاع على الدروس المصنفة حسب الأسلاك والمستويات التعليمية والمواد الدراسية، التي سيحتاجونها للدراسة عن بعد.

عند دخول المتعلم إلى رابط البوابة المذكور، فلن يكون بحاجة إلى تسجيل الدخول لمنصة TelmidTICE ، ولن يكون مضطرا لاستخدام أي قن سري. وبذلك، فإنه يستطيع استخدام الموقع بسهولة لتلقي تعليمه، كما أن كافة الأمهات والآباء وأولياء يمكنهم الولوج إلى الموقع، لتتبع سير عملية تعليم أبنائهم، وعبر هذه البوابة يجد المتعلم دروسا مصنفة حسب الأسلاك والمستويات التعليمية والمواد الدراسية.

في القائمة الرئيسية للموقع، سيكون على المتعلم تحديد السلك الدراسي سواء (ابتدائي–إعدادي –ثانوي تأهيلي)، بعد ذلك سيكون عليه تحديد المستوى الدراسي الذي يدرس فيه حاليا، وبمجرد النقر على الأيقونة المحددة للمستوى الدراسي، سينتقل الى صفحة جديدة، حيث سيكون عليه اختيار المادة التي سيدرسها.

وأخبرت الوزارة أنه:" تقرر الولوج مجانيا بصفة مؤقتة إلى جميع المواقع والمنصات المتعلقة ب "التعليم أو التكوين عن بعد، " مع الإشارة إلى أن هذه المجانية لا تشمل قناة اليوتيوب"[8].

وابتداء من 12 يونيو 2020، صارت المنصة تمكن المتعلمين من البث المباشر vidéo steraming للموارد الرقمية مجانا، وبدون ضرورة التوفر على رصيد أنترنيت.

"أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أن معدل مستعملي البوابة الإلكترونية TelmidTICE بلغ منذ إطلاق عملية التعليم عن بعد في 16 مارس 2020 حوالي 600ألف مستعمل(ة) يوميا، كما بلغ مجموع الموارد الرقمية المصورة التي تم إنتاجها 6000 مورد"[9].

ب – القنوات التلفزية:

استعانت وزارة التربية الوطنية بالقنوات التلفزية في بث دروس التعليم عن بعد، وحرصت على الإعلان يوميا عن شبكة برمجة الحصص المصورة التفصيلية الخاصة بكل قناة، وذلك من خلال بوابتها الإلكترونية الرسمية www.men.gov.ma وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، مجددة دعوتها الأمهات والآباء إلى الحرص على مواكبة أبنائهم في متابعة الحصص الدراسية بشكل مستمر، وهذه القنوات هي:

" القناة الثقافية:

شرع في بث الدروس عبر هذه القناة ابتداء من يوم الاثنين 16 مارس2020 م، وتبث القناة دروس المستوى السادس الابتدائي، والثالث إعدادي، والسنتين الأولى والثانية بكالوريا لجميع المسالك، لكل المواد المدرجة في الامتحانات الإشهادية.

واضطلعت الوزارة بإعادة بث دروس منتقاة من شبكة دروس الأسبوع للتلاميذ الذين لم يستطيعوا تتبع بعض الدروس أو الراغبين في الاستفادة من نفس الدروس مرة ثانية من خلال القناة الثقافية، وذلك يوم السبت والأحد حسب برمجة تهم المستويات الأربع الإشهادية.

افتتح وبشكل يومي بث حصص مصورة تهم التعليم الأولي على القناة التلفزية الرابعة" الثقافية" تحت اسم" أطفالنا" وذلك من الساعة الواحدة إلى الساعة الثانية زوالا، ابتداء من يوم الاثنين 20 أبريل 2020م.

وابتداء من يوم الثلاثاء 26 ماي 2020م طرأ تغيير في برمجة بث الدروس عبر القنوات التلفزية، فأصبحت الثقافية تبث دروسا المواد التي ستشملها اختبارات امتحانات السنتين الأولى والثانية بكالوريا دورة 2020، بالإضافة إلى حصص التربية البدنية من الساعة التاسعة صباحا إلى منتصف الليل.

القناة الأمازيغية:

انطلق البث على القناة، يوم 23 مارس 2020، بداية من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى الساعة الثانية عشر والنصف زوالا، وهذه القناة مخصصة لبث كل الدروس الخاصة بالسنوات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ابتدائي، وكذا المواد غير المدرجة في الامتحان الإقليمي للسنة السادسة ابتدائي، وابتداء من يوم الثلاثاء 26 ماي 2020م، كانت تخصص لبث حصص تهم التعليم الأولي والتعليم الابتدائي (من السنة الأولى إلى السنة السادسة) من التاسعة صباحا إلى الواحدة والنصف بعد الزوال.

قناة العيون:

أخذت القناة في بث الدروس ابتداء من يوم الثلاثاء 24 مارس 2020، بداية من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى الساعة السابعة مساء، وقناة العيون مخصصة لبث كل الدروس الخاصة بالسنة الأولى والثانية إعدادي والجذوع المشتركة والمواد غير المدرجة في الامتحان الإشهادية بالنسبة للسنة الثالثة إعدادي، وجميع مسالك السنة الأولى بكالوريا.

ومنذ يوم الثلاثاء 26 ماي 2020م، عملت القناة على بث حصص موجهة إلى متعلمي المستويات الثلاثة للسلك الثانوي الإعدادي والجذوع المشتركة، بالإضافة إلى المواد التي لا يمتحن فيها متعلمو السنة الأولى بكالوريا، وذلك من الساعة التاسعة صباحا إلى السابعة مساء.

القناة الرياضية:

انطلاقا من الأربعاء 25 مارس 2020م، شرع في بث دروس ومحاضرات عبر القناة التلفزية الرياضية تهم مسالك الإجازة الأساسية، 3 ساعات للبث (6 دروس) يوميا، قبل الانتقال إلى 6 ساعات (12 درسا) يوميا، ابتداء من الاثنين 6 أبريل.

وابتداء من يوم الثلاثاء 26 ماي 2020م، قامت القناة ببث موائد مستديرة من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة بعد الزوال، فضلا عن دروس موجهة إلى الطلبة الجامعيين من الساعة الثالثة إلى العاشرة، مع تخصيص الحصة الأخيرة لدروس اللغة الإنجليزية.

خلاصات

لم يكن خيار التعليم عن بعد التعليم عن بعد وليد جائحة كورونا، بل إنه مخطط إستراتيجي يمتد لسنوات خلت، غير أن توظيفه في التعليم لم يعد عملية اختيارية أو تكميلية، بل صار ضرورة ملحة أوجبتها ظروف الجائحة، لضمان استمرار التحصيل الدراسي.

فرض هذا الواقع الجديد على مؤسسات التربية والتعليم تعليق الدراسة الحضورية، أخذا بالتدابير الاحترازية لمنع تفشي الوباء والحد من خطورته، فوجدت قرابة عشرة ملايين متمدرس أنفسهم خارج أسوار المدرسة منذ السادس عشر مارس من سنة 2020، ولذلك استحدثت أساليب وطرق جديدة، إنقاذا للموسم الدراسي.

وكان من الطبعي أن ينعكس هذا التغيير المفاجئ في العملية التعليمية على عدة مستويات، منها ما هو اقتصادي يرتبط بالبنية التحتية والشبكة العالمية للمعلومات والصبيب والمنصات والمعدات والبرمجيات؛ ومنها ما هو نفسي- اجتماعي يرتبط بالقابلية والاستعداد للتغيير من التعليم الحضوري إلى التعليم الإلكتروني عن بعد، والقدرة على استخدام التكنولوجيا وحسن إدارتها وضبطها، وضمان حماية خصوصيات المعلومات والبيانات.

إن فكرة إدماج التعلم عن بعد في منظومة التربية والتكوين اختيارا مبرمجا منذ وقت طويل، وتم تفعيله بحلول جائحة كورونا، ولاسيما في صفوف المدرسين المؤيدين، إلا أن هيئة التدريس أ د ركت خلال مدة الحجر الصحي أنها ليست مستعدة للقيام بهذا النوع الجديد من التدريس، كما أ د ركت ذلك المنظومة التربوية بأكملها

دامت التجربة المغربية في التعليم عن بعد زمن كورونا ثمانية أسابيع، امتدت من 16 مارس إلى 28 يونيو 2020، واختلفت وجهات النظر في تقييم هذه التجربة التي كانت تحديا حقيقيا لوزارة التربية الوطنية، وللفاعلين في المنظومة التعليمية وعلى رأسهم المدرسون والأطر الإدارية والمتعلمون ...

يبقى ما حققته المنظومة التربوية الوطنية ضعيفا خلال فترة الجائحة، قياسا إلى عناصر جودة التعليم عن بعد كما حددتها اليونيسكو:

1 – القدرات التكنولوجية: تشمل القدرات التقنية للمدرسين والمتعلمين ولمنصات التعليم، وأيضا مستوى وصول الأسرة إلى هذه التقنيات (الكهرباء، التلفزة، الأجهزة الرقمية، الاتصال بالأنترنيت...)

2 – أهمية المحتوى: درجة امتثال أدوات التدريس والتعلم للمناهج الوطنية.

3 – القدرة التربوية: مقدرة أطر التدريس على تصميم التعليم عن بعد وتسهيله، ومساهمة الآباء في الإشراف على التعليم في المنزل.

4 – القدرة على الرصد والتقييم: رصد عملية التعلم وتقييم نتائجه، ويشمل أيضا التدابير التي تم وضعها لدعم المتعلمين.

أظهرت التجربة المغربية أوجه القصور في التعليم عن بعد، الشيء الذي يستوجب استخلاص الدروس ورسم الخطوط الاستراتيجية الرئيسة، لإعادة إطلاق التجربة وتجويد التعليم عن بعد، بعد ترسيمه مكملا للتعليم الحضوري.

يؤمن المدرسون بأهمية التعليم عن بعد وضرورته لتجويد التعلمات، و يؤكدون حاجتهم الماسة للتكوين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب على استعمال المنصات والمسطحات الرقمية، وإنتاج الموارد الرقمية، وإدارة المدونات والمواقع على شبكة الأنترنيت.

كل من المتعلمين وأوليائهم يرفضون التعليم عن بعد، رغم إمكانية المزاوجة بينه وبين التعليم الحضوري، بل ويشككون في فائدته ونجاعته.

الهوامش:

1 – بغداد بن ديدة، جانفيي2017، التعليم عن بعد تجارب مؤسسات جزائرية أنموذجا، مجلة متون، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد الثامن، العدد الرابع، ص: 456.

2 - Böje Holmberg , THEORY AND PRACTICE OF DISTANCE EDUCATION, Second edition, London, Routledge, 2005,p2.

3 – محمد مصطفى عبد السميع، 2006، الخطة العربية للتعليم عن بعد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص: 12.

4 – عبد الحي رمزي أحمد، 2010، التعليم عن بعد في الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، مكتبة الانجلو المصرية، ص: 69.

5 – مشروع النظام الداخلي النموذجي لمؤسسات التربية والتعليم العمومي المتضمن "لميثاق التلميذ(ة)"، يونيو 2020، وزارة التربية الوطنية، ص: 10.

6– موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org تاريخ الزيارة 2022/4/29.

7– المرسوم رقم 2.20.474، بتاريخ 6 شتنبر 2021، المتعلق بالتعلم عن بعد، الجريدة الرسمية عدد 7019.

8– صفحة وزارة التربية الوطنية على الفيس بوك www.facebook.com/EducationNationaleMaroc /
تواريخ الزيارة 15/14/13/ شهر 2022/04.

9– مصطفى شكري، 2021، التعليم بالمغرب في زمن كورونا: المنجز والتحديات–دار القلم للطبع والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، ص: 75، بتصرف.